



الشباب والرياضة

الشباب والرياضة

أولاً: الأولويات الاستراتيجية

- تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية في مجال الرياضة
- التمكين الاقتصادي للشباب
- مكافحة الإدمان والرعاية الاجتماعية

ثانياً: متابعة تنفيذ السياسات

- قطاع الرياضة
- قطاع الشباب

ثالثاً: سياسات الشباب والرياضة

- تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية في مجال الرياضة
- التمكين الاقتصادي للشباب
- مكافحة الإدمان والرعاية الاجتماعية

الشباب والرياضة

أولاً: الأولويات الاستراتيجية

يؤمن الحزب وحكومته بأهمية تمكين الشباب وتوسيع دائرة مشاركته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودمج المكون الشبابي في السياسات العامة المختلفة، كما يؤمن الحزب بأهمية النهوض بالرياضة باعتبارها أحد القطاعات الشبابية الهامة. وقد تضمنت الأوراق التي أصدرها الحزب رؤية متكاملة لتمكين الشباب والنهوض بالرياضة المصرية.

٢- سياسات التمكين الاقتصادي للشباب

يسعى الحزب وحكومته إلى إيجاد سياسات تسهم في حل مشكلة البطالة، والتي تزداد حدتها نتيجة لضعف مهارات طالبي العمل، وعدم توافرها مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى شيوع ثقافة مضادة للعمل الحر والتوظيف الذاتي لدى الشباب.

ويتبنى الحزب وحكومته مجموعة من السياسات تستهدف تطوير منظومة التدريب والتوظيف، ونشر المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدتها.

٣- سياسات مكافحة الإدمان والرعاية الاجتماعية

يولى الحزب وحكومته أهمية خاصة لقضية الإدمان، باعتبارها أحد أهم القضايا التي تواجه الشباب، سواء أخذ ذلك شكل إدمان المخدرات أو الكحوليات أو حتى إدمان السجائر. فالإدمان -وخاصة المخدرات- يؤدي إلى تداعيات صحية خطيرة للمدمن، بالإضافة إلى التداعيات النفسية والاجتماعية المرتبطة بها، ولتلك القضية أيضاً آثارها على الدولة والمجتمع، سواء ما يتعلق بتخصيص الدولة موارد مالية لمعالجة متعاطي المخدرات، وتعطيل الطاقة الإنتاجية لهؤلاء الشباب، بالإضافة إلى التداعيات الأمنية المرتبطة بهذه القضية.

ويتبنى الحزب وحكومته مجموعة من السياسات تستهدف الوقاية من الإدمان، من خلال العمل على نشر الوعي الثقافي التعريفي بمخاطر الإدمان والتوعية بأثاره المدمرة، بالإضافة إلى مجموعة من السياسات تستهدف تطوير الخدمات العلاجية للإدمان.

وطرح الحزب وحكومته العديد من السياسات لتحقيق هذه الرؤية، وكان منها السياسات المتعلقة بتبني سياسة قومية للشباب، وزيادة فرص العمل المتاحة له، وتحسين جودة الخدمات الشبابية، وتطوير اللائحة الطلابية، وتبني برامج للتثقيف السياسي، وتطوير مراكز الشباب، وغيرها من السياسات. بالإضافة إلى السياسات التي طرحها الحزب في مجال تطوير الرياضة من خلال توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، وتطوير المنشآت الرياضية، وتنمية برامج إعداد الأبطال واكتشاف المواهب، وتطوير الإطار التشريعي المنظم للرياضة والشباب.. وغيرها من السياسات.

من هنا يطرح الحزب وحكومته مجموعة جديدة من سياسات الشباب والرياضة تستند إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

١- سياسات تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية في مجال الرياضة

١- سياسات تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية في مجال الرياضة

يتبنى الحزب وحكومته البرامج والسياسات التي تدعم تطوير نظم الإدارة الرياضية، باعتبارها عنصراً هاماً في العملية الرياضية، وهو ما يتطلب انتهاج أساليب علمية في الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية المرتبطة بالأنشطة الرياضية في الأندية والاتحادات، ويتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات التي تعمل على تطوير نظم الإدارة بالهيئات والمنشآت الرياضية والإدارة الاقتصادية لرياضة البطولة، وتنظيم وإدارة

ثانياً: متابعة تنفيذ السياسات

كما تم تبني مجموعة من السياسات استهدفت تشجيع الاستثمار الخاص في مجال الرياضة منها طرح مزايمة بين الشركات لشراء قطع أراضى بالمجتمعات العمرانية الجديد لإقامة منشآت رياضية.

٢- قطاع الشباب

في إطار إيمان الحزب بأهمية دور الشباب في المجتمع، فقد استهدفت مجموعة من السياسات التي تسهم في تفعيل دورهم كعنصر فعال في المجتمع يفيد ويستفيد. ومن أهم السياسات التي تبناها الحزب وحكومته: إنشاء المزيد من مراكز الشباب وخاصة في القرى المحرومة من خدماتها، وتطوير مراكز الشباب القائمة، وإجراء تعديلات جوهرية في لوائحها لزيادة دور الشباب في إدارة هذه المراكز، وزيادة نسب تمثيل الفتيات بمجالس إدارتها، والبدء في مراجعة الإطار التشريعي المنظم للهيئات الشبابية بهدف تطويرها وزيادة تمكين الشباب، وإنشاء منتديات للشباب بالمحافظات تقتصر عضويتها على الشباب، وإنشاء وتطوير مراكز للتعليم المدني وإعداد القيادات الشبابية بالمحافظات بهدف دعم الثقافة السياسية للشباب وإعداد الكوادر الشبابية، والتوسع في أنشطة التطوع والخدمة العامة، ودعم أنشطة الكشافة والجوالة.

إنجازات الشباب

- إجراء تعديلات في لائحة مراكز الشباب بهدف زيادة دور الشباب في إدارتها.
- إستكمال المدن الشبابية بأبى قير وبورسعيد والغردقة ورأس البر.
- إنشاء مراكز للتعليم المدني وإعداد القيادات الشبابية في ست محافظات.
- إستكمال ٣٢٠ مركز شباب في ٢٧ محافظة، وإنشاء ٤٣ مركز شباب جديد في ١٨ محافظة.
- زيادة أندية التطوع بمراكز الشباب إلى ٩٥٢ نادياً.
- دعم أنشطة الجوالة والكشافة وزيادة عدد مراكز الشباب التي يوجد بها فرق للجوالة إلى ١٤٥٨ مركزاً.

١- قطاع الرياضة

شهدت الفترة منذ إنعقاد المؤتمر العام للحزب في نوفمبر ٢٠٠٧ وحتى إنعقاد المؤتمر السنوي في نوفمبر ٢٠٠٨، تنفيذ العديد من السياسات في مجالات الشباب والرياضة، استناداً للرؤية والسياسات التي اقترحها الحزب؛ منها تبني لائحة جديدة للأندية والاتحادات الرياضية، دعمت من اختصاصات مجالس إدارة الأندية والاتحادات تحت إشراف جمعياتها العمومية، وقلصت من تدخل الجهة الإدارية في الكثير من المسائل التي تتعلق بإدارة النوادي والاتحادات، وسهلت إنعقاد الجمعيات العمومية للنوادي، ونظمت شروط الترشيح لمجالس الإدارات، وأعدت تنظيم مجالس إدارة الاتحادات الرياضية وشروط الترشيح لها، وأتاحت مساحة أكبر للأندية والاتحادات لتنمية مواردها المالية.

إنجازات الرياضة

- تبني لائحة جديدة للأندية والاتحادات الرياضية، دعمت من اختصاصات مجالس إدارات الأندية والاتحادات.
- طرح مزايمة بين الشركات لشراء عدد (٤٨) قطعة أرض وعدد (٢) نادى بالمجتمعات العمرانية الجديدة على المستثمرين لإقامة منشآت رياضية.
- البدء في تنفيذ مشروع الأندية الجماهيرية ومساعدتها مالياً، وذلك في عدد (٢٦) ناد جماهيري على مستوى المحافظات.
- الانتهاء من عدد من المشروعات الخاصة بإنارة وتجيل الملاعب، وتطوير حمامات السباحة في عدد من الأندية والاستادات الرياضية بالمحافظات.
- تطوير عدد (٦٤) ناد شعبي على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى الإنتهاء من تنفيذ (٤٢) ملعباً مفتوحاً في عدد من المحافظات، والبدء في تطوير وحدات الطب الرياضى.

ثالثاً: سياسات الشباب والرياضة

١ - سياسات تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية فى مجال الرياضة

يستهدف الحزب وحكومته تغيير أنماط الإدارة السائدة فى الهيئات الرياضية واللجوء لأساليب الإدارة الحديثة وتعديل الهياكل التنظيمية للاتحادات والأندية، كما يدرك الحزب وحكومته أهمية تطوير المنشآت الرياضية، وأهمية زيادة العائدات الاقتصادية للهيئات الرياضية. وذلك من خلال ما يلى:

أ. العمل على تغيير أنماط الإدارة السائدة واللجوء لأساليب الإدارة الحديثة كإدارة الاستراتيجية وإدارة الجودة الشاملة، وإجراء تعديلات فى الهياكل التنظيمية للاتحادات، بحيث يتم وضع توصيف لكل لجنة من لجان الاتحادات يوضح المهام والنتائج المتوقعة من كل لجنة.

ب. تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات متخصصة فى الإدارة والتشغيل للأندية الرياضية بما يحقق جذب خبرات إدارية، ودفع معدلات تغير الهياكل التنظيمية للاتحادات والأندية قياساً بالمعايير الدولية.

ج. تطوير الإدارة بالمنشآت الرياضية، وبناء استادات جديدة وتطوير القائمة منها، بما يحقق تعظيم البنية الأساسية للرياضة المصرية لاستضافة الأحداث العالمية وإحداث التنمية الرياضية المشهودة لتوسيع قاعدة الممارسة العامة. وفى هذا الصدد يتبنى الحزب وحكومته تجديد أحد الاستادات كل عامين، وإنشاء ٥٠ ملعباً مفتوحاً خلال العام المقبل، وتطوير ٥٠ نادٍ شعبى كل عام، وإنشاء عدد (٢) صالة مغطاة للألعاب المختلفة بالمحافظات، وعدد (٢) حمام سباحة أولمبى كل عام.

د. تطوير الإدارة الاقتصادية لرياضة البطولة، وزيادة العائدات الاقتصادية للهيئات الرياضية، وتعظيم استفادتها من مصادر الدخل الآتية:

- حق استغلال شعار الهيئة.
- تذاكر المباريات ومساهمات الجماهير وعائدات البطولات الكبرى.
- استثمار المنشآت الرياضية التى تمتلكها الهيئة والمهرجانات والأحداث الرياضية.
- عائدات الاحتراف الرياضى المتمثل فى بيع اللاعبين داخلياً وخارجياً.
- الرعاية الرياضية والإعلانات، وبيع المنتجات التى تحمل شعار الهيئة.
- الهبات والتبرعات، والتمويل الحكومى، والأدوات الرياضية.

■ حقوق البث التلفزيونى وحقوق الصورة.

وبالنسبة لحقوق البث، يتبنى الحزب وحكومته عدد من المبادئ الأساسية فى قضية البث التلفزيونى لمباريات كرة القدم فى إطار حق الجماهير فى متابعة مباريات أنديةها والمنتخبات الوطنية.

ويسعى الحزب وحكومته إلى إستقرار منظومة البث التلفزيونى من خلال التالى:

■ التأكيد على بث جميع مباريات الدورى المحلى ومباريات المنتخب على القنوات الأرضية والفضائية المصرية كحق للجماهير فى متابعة الأندية والمنتخبات.

■ وضع أسلوب جديد لبيع حقوق البث الفضائى بعد دراسة الأساليب المتبعة فى عدد من الدول المتقدمة وفق ملائمتها للقواعد المتبعة بمصر، على أن تراعى التالى:

- إستحداث أسلوب يضمن توزيعاً عادلاً لعائدات الحقوق بين جميع الأندية ويحقق نموها، لمواجهة نفقات الصرف على المشاركة بالمسابقات.

- الاستفادة من التجارب العالمية فى إدارة وتنظيم حقوق البث للأحداث الرياضية.

- الاستفادة من عائدات حقوق البث التلفزيونى لتطوير الرياضة المصرية وكرة القدم بصفة خاصة.

هـ. السعى نحو تنظيم واستضافة الأحداث الرياضية العالمية وإقامتها على أرض مصر، مثل كأس العالم للشباب التى فازت مصر بتنظيمها عام ٢٠٠٩، وبطولة العالم للشباب لكرة اليد عام ٢٠٠٩، بما يحقق تطوير منظومة الإدارة الرياضية للأحداث الرياضية العالمية واكتساب الكوادر الرياضية مهارات تنظيم هذه الأحداث.

و. تطوير نظم المعلومات الرياضية، وإنشاء مراكز معلومات بالاتحادات تتوافر بها البيانات التى تساعد فى عملية التخطيط واتخاذ القرارات.

ز. تنمية الكوادر البشرية العاملة فى مجالات الرياضة بالهيئات الرياضية، لمواكبة التطورات الحديثة فى مجالات التدريب الرياضى، ورفع كفاءة العمل داخل الهيئات الرياضية من خلال ما يلى:

■ إنشاء مركز قومى لإعداد وتأهيل الكوادر الرياضية بالتعاون مع الكليات المتخصصة يهدف إلى تنفيذ برامج تأهيل المدربين.

■ وضع تصنيف وسجل للمدربين العاملين بكل اتحاد، وتصنيفهم وفقاً للمعايير والمواصفات العالمية.

التأكيد على أهمية تغيير أنماط الإدارة السائدة فى الهيئات الرياضية واللجوء لأساليب الإدارة الحديثة

تنمية الكوادر البشرية العاملة فى مجالات الرياضة بالهيئات الرياضية لمواكبة التطورات الحديثة فى مجالات التدريب الرياضى

التأكيد على ضرورة بث جميع مباريات الدورى المحلى ومباريات المنتخب على القنوات الأرضية والفضائية المصرية كحق للجماهير فى متابعة الأندية والمنتخبات

تطوير منظومة التدريب والتوظيف ونشر المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدتها، لخلق المزيد من فرص العمل للشباب

- وضع برامج منظمة لإيفاد مجموعة من المدربين المتميزين للحصول على دورات تدريبية مستمرة بالدول المتقدمة.
 - وضع التنظيم المناسب لعمل الأكاديميات الرياضية لتعليم الألعاب للناشئين ووضع مواصفات منح الترخيص لعمل هذه الأكاديميات ومواصفات العاملين بها والاشتراطات الفنية والإدارية.
 - ح. وضع البرامج العلمية والدورات المتخصصة لإعداد الحكام وصلاتهم وتنمية قدراتهم.
 - ط. تطوير كليات التربية الرياضية، وذلك من خلال:
 - الالتزام بالحد الأدنى من المعايير الأكاديمية القياسية لقطاع التربية الرياضية، مع وضع تحديد دقيق لمواصفات خريجي كليات التربية الرياضية.
 - الارتقاء بجودة البرامج الأكاديمية لقطاع التربية الرياضية.
 - وضع الخطط والبرامج الأكاديمية لتطوير مهارات الخريجين للعمل في مجالات الإدارة الرياضية في كافة المؤسسات الرياضية.
 - ضرورة إعادة النظر في الأعداد المنتجة بكليات التربية الرياضية ومدى مواءمة هذه الأعداد لإمكانات البنية التعليمية المتاحة.
 - ضرورة إدراج كافة موضوعات النهوض بالرياضة ضمن الخطط البحثية للأقسام بكليات التربية الرياضية.
 - إقامة مشروعات تجريبية لفرق الناشئين والشباب بكليات التربية الرياضية وفق المعايير العلمية.
 - ي. دعم دور نقابة المهن الرياضية، والعمل على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، من خلال السياسات التالية:
 - وضع معايير واضحة فيما يتعلق بمنح تراخيص مزاولة المهنة في مجالات التدريب والإدارة والترويج الرياضى.
 - تحديد الشروط والمواصفات للتأهيل الخاص للعمل بالمهنة، واعتماد ساعات التدريب والتأهيل.
 - النهوض بموارد النقابة المالية التى تسهم فى تأهيل وإعداد أعضاء النقابة.
 - تشجيع انعقاد الجمعية العمومية تفعيلاً لإيجابية المشاركة من جميع الأعضاء.
 - دعم النقابة نحو تحصيل مستحقاتها القانونية من مكافآت ومرتبات المدربين واللاعبين الأجانب.
- ٢- سياسات التمكين الاقتصادى للشباب**
- يتبنى الحزب وحكومته مجموعة من السياسات، تستهدف تطوير منظومة التدريب والتوظيف، ونشر المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدتها لخلق المزيد من

دعم اللامركزية فى التدريب والتوظيف سواء من خلال الشركات الخاصة أو الدولة، نظراً لتكتل أغلب مؤسسات التوظيف والتدريب فى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية.

- فرص العمل للشباب، وذلك من خلال مايلى:
 - إعادة النظر فى القانون المنظم لشركات التوظيف، بحيث يفرق بين شركات التوظيف الداخلى وشركات التوظيف الخارجى، وتيسير الشروط المالية الخاصة بإنشاء شركات التوظيف الداخلى، مع تشجيع شركات التوظيف الداخلى من خلال الدعم المؤسسى والفنى لها وتوفير بيانات الخريجين لها.
 - تطوير مكاتب التشغيل التابعة لوزارة القوى العاملة من خلال:
 - ربطها بالمؤسسات التعليمية المختلفة وتسجيل الخريجين المنضمين لقوة العمل.
 - تقديم خدمات الإرشاد الوظيفى للباحثين عن عمل من خلال هذه المكاتب.
 - العمل على تغيير ثقافة المجتمع فى النظرة إلى الشباب خريجي الجامعات الذين يعملون كعمالة فنية، مع تشجيع وتحفيز الشركات التى تعمل فى مجال توظيف وتدريب العمالة الفنية، والتوسع فى برامج التدريب للتشغيل، والتى يمكن توفيرها من خلال مركز تحديث الصناعة والتدريب الصناعى والصندوق الاجتماعى للتنمية وكذلك مدارس السياحة والفنادق.
 - الاستمرار فى قيام الدولة بدعم برامج التدريب، والتى بلغت مخصصاتها فى الموازنة الحالية حوالى ٥٠٠ مليون جنيه، وتطوير البرامج فى مراكز التدريب القائمة، وخاصة فى مجال تحديث الصناعة.
 - العمل على تطوير مراكز تدريب المدربين حتى تضيف إلى المجتمع مئات من المدربين المحترفين، وتساهم فى تصميم برامج تتيح للجامعات توفير فرص تدريب للشباب أثناء فصل الصيف بأجور رمزية بالتعاون مع القطاع الخاص.
 - دعم اللامركزية فى التدريب والتوظيف سواء من خلال الشركات الخاصة أو من خلال مؤسسات الدولة، نظراً لتكتل أغلب مؤسسات التوظيف والتدريب فى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، مع ضرورة حصر مواقع التدريب الحالية التابعة للوزارات والهيئات المختلفة ورسم خطة شاملة للاستغلال الأمثل لهذه المراكز.
 - تشجيع المؤسسات التدريبية للعمل فى مجالات التدريب الحرفى والمهنى والمتخصص، مع عدم إغفال مكون رئيسى مثل الحاسب الآلى واللغة الإنجليزية، ودعم دور الجامعات فى تأهيل واحتضان المؤسسات التدريبية المختلفة بشكل تكاملى وتعاونى.
 - زيادة قدرة المشروعات الصغيرة على الوصول للتمويل الميسر، من خلال التسويق الإيجابى

التوزيع العمري لمدمنى المخدرات

النسبة المئوية	الفئة السنوية
١٨,٩%	من ٨-١٥ سنة
٢٩,٦%	من ١٦-١٩ سنة
٢٤,١٢%	من ٢٠-٢٥ سنة
٩,٧٥%	من ٢٦-٣٠ سنة
٣,٩%	من ٣١-٣٥ سنة
١,٨٥%	من ٣٦-٤٠ سنة
١,١٢%	فوق ٤٠ سنة
١١,٧%	لم يجيبوا
١٠٠%	المجموع

(المصدر: وزارة الصحة والسكان)

وانطلاقاً من هذه الحقائق يساند الحزب وحكومته الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر الصادرة عام ٢٠٠٧، ويتبنى السياسات التالية:

فى مجال الوقاية من الإدمان

تعد الوقاية من الإدمان أحد العناصر الأساسية فى أى من ظهور هذه المشكلة. ويتطلب ذلك تبني عدد من السياسات، أهمها:

- توعية المجتمع بطبيعة الإدمان، حيث أن الإدمان مرض مزمن والمريض فيه معرض للإنتكاسات.
- توعية المجتمع لتقليل والحد من الوصمة الإجتماعية المصاحبة لمرض الإدمان.
- دعم الجهات المختصة بمكافحة المخدرات كمحاولة لتقليل المعروض منها.
- توعية الأباء والأمهات وإكسابهم مهارات تربية.
- توعية الطلبة وإكسابهم مهارات رفض المخدرات.
- توعية المجتمع بوجود أساليب علاجية لمرضى الإدمان.
- تبني حملة إعلامية مكثفة من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية للتنبؤ بمخاطر الإدمان وخاصة من خلال برامج التوعية الدينية والتوعية الطبية، والتعريف بالخدمات العلاجية من مخاطر الإدمان.
- زيادة الندوات والمحاضرات وورش العمل وخاصة بين قطاعات الشباب وفى المدارس والجامعات.
- استخدام أدوات الإعلام الجديدة، وخاصة الإنترنت، للتنبؤ بمخاطر الإدمان.
- تعظيم الاستفادة من دور الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس، والمرشدين الأكاديميين بالجامعات فى التوعية بمخاطر الإدمان.

المكثف والتوجه للعملاء بدلاً من انتظارهم، وتوفير المعلومات الكافية عن جهات إقراض المشروعات الصغيرة، والعمل على زيادة مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة.

- تنمية وتشجيع علاقات التعاون بين المشروعات الكبيرة والصغيرة من خلال التوكيلات بمختلف أنواعها.

٣- سياسات مكافحة الإدمان والرعاية الاجتماعية

أصبحت مشكلة الإدمان - وخاصة بين الشباب - أحد التحديات الهامة التى تواجه المجتمع، وقد أوضح البحث القومى للإدمان لسنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والذى قامت به وزارة الصحة والسكان، عدداً من النتائج الهامة التالية:

- أن الإدمان ينتشر بشكل غالب بين الذكور.
- يبدأ سن الاستعمال ما بين ١٥-١٩ سنة، ويصل الإدمان إلى صورته المتفاقمة ما بين ٢٥-٤٥ سنة، أى أكثر فترات العمر نشاطاً وإنتاجية.
- يعد الحشيش ومشتقاته المخدرة الأكثر شيوعاً، يليه الكحوليات ومشتقاتها، يليها العقاقير المخدرة التى تصرف من الصيدليات، يليها الأفيونات، يليها المنشطات، وأخيراً المواد المصنعة والطيارة.
- توجد فروق ملموسة فى إنتشار استعمال المخدرات والمسكرات حيث يبدو الإستعمال أكثر إنتشاراً فى المدن الساحلية.
- ينتشر إستعمال المواد المخدرة والمسكرة بين الطبقات الإجتماعية قليلة التعليم (١٩% من التعليم الابتدائى، و٢٢% ممن يقرأ ويكتب، و١٥% من الأميين).
- ينتشر إستعمال المواد المخدرة والمسكرة بين طبقات العمال الفنيين (٢١%) والتجار (١٩,٥%) وهى الطبقات التى تتميز فى نفس الوقت بالوفرة المادية نسبياً.
- ينتشر إستعمال المواد المخدرة والمسكرة بين الأفراد الذين يعيشون منفصلين والمطلقين (١٨%)، والأفراد الذين يعيشون بمفردهم (٢٥%).
- ينتشر إستعمال المواد المخدرة والمسكرة بين الأسر ذات الأب الغائب للسفر (١٧%) والأم الغائبة للسفر (١٢,٥%).
- ينتشر إستعمال المواد المخدرة والمسكرة بين الأب المهاجر للمنزل (٢١,٥%) والأم المهاجرة للمنزل (٢٣%).
- توجد علاقة ظاهرة بين الوفرة المادية النسبية واستعمال المخدرات.

في مجال العلاج

- إستغلال المناسبات والتجمعات الشبابية والمعسكرات الصيفية والأنشطة الرياضية للتوعية.
 - دعم دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجالات مكافحة الإدمان وإعداد برامج لرفع كفاءة الكوادر العاملة في هذا المجال.
 - تنظيم مسابقات بين الشباب للتوعية بأخطار الإدمان.
 - إدخال مكون حول مخاطر الإدمان في المناهج والمقررات الدراسية.
 - زيادة دور المؤسسات الدينية في جهود التوعية بمخاطر الإدمان، وتعريف الدعاة بأبعاد قضية الإدمان.
 - تطوير برامج للتوعية تقوم بها مراكز الشباب.
 - تفعيل القوانين الخاصة بمنع التدخين.
 - دعم دور المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى في جهود الوقاية من الإدمان.
 - إنشاء مراكز لجمع البيانات عن حجم واتجاهات مشكلة الإدمان في مختلف أنحاء الجمهورية، وذلك بهدف متابعة حجم وطبيعة المشكلة، ووضع السياسات المناسبة للتعامل مع المشكلة.
- وذلك عن طريق تطوير الخدمات العلاجية للإدمان، من خلال:
- توفير الدعم للعلاج لغير القادرين.
 - تشجيع المدمنين المتعافين على المشاركة في علاج مرضى الإدمان الآخرين.
 - توفير العلاج للأمراض المصاحبة للإدمان مثل الإلتهاب الكبدى والإيدز.
 - إنشاء برامج علاجية من الإدمان تستهدف المرضى، وتتواصل معهم داخل المجتمع.
 - تطوير مصحات علاج الإدمان القائمة وتطوير الخدمة بها، وإنشاء مصحات جديدة في المحافظات التى لا توجد بها مثل هذه المصحات.
 - تطبيق معايير الجودة الشاملة على المؤسسات العاملة في مجال علاج الإدمان.
 - توفير العقاقير والأدوية الخاصة بعلاج الإدمان.
 - تبنى استراتيجيات لتقليل الأضرار والمخاطر المصاحبة للإدمان مثل: الجرعة الزائدة، القيادة تحت تأثير المخدر، ومشاركة الحقن.
 - التدريب الطبى والنفسى المستمر للعاملين فى برامج معالجة الإدمان.
 - زيادة الدعم الموجه لصندوق مكافحة وعلاج الإدمان.
 - إنشاء أقسام للتأهيل النفسى والإجتماعى بمصحات علاج الإدمان.
 - دعم البرامج الخاصة بإعادة الدمج الإجتماعى للمدمن، وزيادة الإهتمام بعملية المتابعة والرعاية اللاحقة له لمساعدته على مواجهة ما يتعرض له من مشاكل سواء كانت نفسية أو إجتماعية أو مرتبطة بالعمل.

يتبنى الحزب وحكومته تمكين الشباب وتطوير الخدمات الشبابية، من خلال عدد من السياسات، أهمها:

- تطوير ٥٠ ناد شعبي وإنشاء ٥٠ ملعبا مفتوحا خلال العام المقبل.
- تجديد أحد الاستادات القائمة بالمحافظات كل عامين، وإنشاء عدد (٢) صالة مغطاة للألعاب المختلفة، وعدد (٢) حمام سباحة أوليمبي كل عام.
- دعم دور نقابة المهن الرياضية، وتبنى التعديلات التشريعية الخاصة بدعم النقابة.
- تبني أسلوب جديد للبت التليفزيوني لمباريات كرة القدم، يضمن حق الجماهير المصرية فى متابعة مباريات الدورى المحلى ومباريات المنتخب القومى، ويضمن توزيعا عادلا لعائدات حقوق البث بين الأندية.
- تنمية الكوادر البشرية العاملة فى مجال الرياضة من خلال إنشاء مركز قومى لإعداد وتأهيل الكوادر الرياضية، ووضع برامج لإيفاد الكوادر المتميزة لدورات تدريب بالخارج.
- افتتاح عدد (٩٣) مركز شباب جديد، والبدء فى إنشاء المدينة الشبابية بشرم الشيخ خلال هذا العام.
- افتتاح عدد (٣) مراكز جديدة للتعليم المدنى، والبدء فى إنشاء عدد (٤) مراكز جديدة فى محافظات أسيوط، الفيوم والشرقية والقلوبية خلال هذا العام.
- تبنى التعديلات التشريعية لتطوير الإطار المنظم للشباب والرياضة.
- تيسير الشروط الخاصة بإنشاء شركات التوظيف الداخلى، من خلال إعادة النظر فى القانون المنظم لشركات التوظيف.
- تطوير مكاتب التشغيل التابعة لوزارة القوى العاملة من خلال ربطها بالمؤسسات التعليمية المختلفة، وتقديم خدمات الإرشاد والتوظيف للباحثين عن عمل من خلال هذه المكاتب.
- تكثيف حملات برامج التوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة والإتصال الجماهيرى المباشر للوقاية من مخاطر الإدمان.
- زيادة برامج تدريب العاملين بوحدة الرعاية الأساسية بوزارة الصحة على الإكتشاف المبكر وطرق علاج الإدمان، وزيادة برامج تدريب العاملين بمستشفيات الصحة النفسية من أطباء وتمريض وأخصائيين نفسيين لتنمية مهاراتهم لعلاج الإدمان.